|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **בנק ישראל**דוברות והסברה כלכלית | C:\Users\u34r\AppData\Local\Microsoft\Windows\INetCache\Content.Word\logo_70.png | ‏ירושלים, ‏ט' סיון, תשפ"ה‏5 יוני, 2025 |

بيان صحفي:

**رقابة البنوك تنشر مسودة تعليمات لتلقي ملاحظات الجمهور بشأن تقديم خدمات لزبائن في ظل أنظمة العقوبات الدولية**

رقابة البنوك تنشر مسودة تعليمات جديدة لتلقي ملاحظات الجمهور بشأن تقديم خدمات لزبائن في ظل أنظمة العقوبات، وذلك بهدف ضمان تقديم خدمات مصرفية ملائمة للزبائن المتأثرين بأنظمة العقوبات، إلى جانب إدارة المخاطر المرتبطة بهذه الأنظمة.

في السنوات الأخيرة، شهد العالم تزايدًا في استخدام العقوبات الاقتصادية بأنواعها المختلفة، كأداة إنفاذ قانونية تُستخدم لتحقيق أهداف متنوعة، وتشكل وسيلة ضغط وردع في الساحة الدولية. أنظمة العقوبات، التي تفرضها دول أجنبية وهيئات دولية مختلفة، تُعد أنظمة معقدة من حيث طبيعة العقوبات، ولها تداعيات متعددة، من بينها ما يطال جهات فردية، وكيانات تجارية، ومؤسسات مالية مختلفة.

التحايل على أنظمة العقوبات الأجنبية من خلال النظام المصرفي الإسرائيلي يعرّض المؤسسات المصرفية لمجموعة من المخاطر التي يتعين عليها إدارتها، ومن بينها: مخاطر الامتثال، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمخاطر القانونية، ومخاطر السمعة. إدارة هذه المخاطر تؤثر على طبيعة العلاقة بين المؤسسة المصرفية والزبون.

نظرًا لأن رقابة البنوك تسعى إلى ضمان تقديم خدمات مصرفية ملائمة للزبائن المتأثرين بأنظمة العقوبات، إلى جانب إدارة فعالة للمخاطر، تعمل الرقابة خلال العامين الماضيين باستخدام أدوات متنوعة، لضمان أن إدارة المخاطر المرتبطة بأنظمة العقوبات تتم بصورة ملائمة، ومن دون اللجوء إلى الامتناع الشامل والمسبق عن تقديم الخدمات لهؤلاء الزبائن، وذلك بما يتماشى مع الالتزامات المترتبة على الجهاز المصرفي.

في ضوء استمرار أنظمة العقوبات الدولية المختلفة وتأثيرها على زبائن الجهاز المصرفي في إسرائيل، قامت رقابة البنوك خلال الأشهر الأخيرة بصياغة مسودة تعليمات تُجمل كافة التوقعات التي تم توضيحها للجهاز المصرفي بشأن الواجبات الملقاة على عاتق المؤسسات المصرفية، فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتقديم خدمات مصرفية للزبائن. وكما هو متّبع في إجراءات التنظيم، نوقشت مسودة التعليمات مع الجهاز المصرفي ضمن إطار "اللجنة للإجراءات المصرفية السليمة"، وذلك قبل نحو أسبوعين من نشر هذه المسودة.